نقطة نظام

دعوة إلى عودة الوفاقيين المنسحبين

□ في تطور لافت أعلن أمس أعضاء وفاقيون يتبنون خيار عدم التسجيل تحت قانون الجمعيات السياسية، أنهم لن يشاركوا في عمومية الوفاق التشاورية الثانية التي ستعقد في 22 من الشهر الجاري، ولا في الجمعية العمومية الحاسمة التي ستعقد في 6 أكتوبر/ تشرين الأول المقبل، وقالو إن «طرح رأيهم مقابل الرأي الداعي إلى التسجيل يعتبر تحصيل حاصل».

تتبادر إلى الذهن أسئلة عدة، منها: هل هذا الأسلوب هو الطريق الأمثل لحل الخلافات بين الجماعة الواحدة؟ وهل من يريد تحقيق الديمقراطية يجزع من نتائجها؟ أليس أبسط مبادئ الديمقراطية هو تشكيل اللوبيات من قبل القوى المختلفة، سواء كانت داخل تنظيم واحد، أو بين الأحزاب المختلفة؟ وهذا الأمر عينه ما يفعله أصحاب الرأي الداعي إلى التسجيل.

إن تجميد الإخوة لمشاركتهم في عموميتي الوفاق، خطأ غير بسيط، إذ كيف يمكن أن يقاطعوا اجتماعات الجمعية، لست من أصحاب الرأي الذي يتمنى ذهاب هذا التيار المعارض من الوفاق، وأعتقد أن هذا التيار أعطي وسيعطى فرصة كافية ليعبر عن نفسه، لكن يجب على الجميع تقبل ما تفرضه موازين القوى بسعة صدر، وهذا هو ما يحدث في جمعيات معارضة أخرى، ويمكن أن أضرب مثالا بجمعية العمل الوطني، التي توجد فيها آراء متباينة، لكن لم يتطور هذا الخلاف لينشر على صفحات الصحف، وشخصياً أتوقع أن يكون اللقاء التشاوري في جمعية العمل الليلة ساخناً قليلا، إذ سينتقد البعض تصريحات رئيس الجمعية إبراهيم شريف، لكني متيقن أن أحدًا من الأعضاء لن يقبل بالتصريح ضد شريف في الصحافة، وربما سيشبعه البعض نقدًا، لكن لن يخرج هذا البعض ليكتب ضد شريف في منتديات الانترنت، هذا هو الصواب، ويجب توجيه دعوة إلى الإخوة الرافضين للتسجيل إلى التراجع عن موقفهم المقاطع لاجتماعات الجمعية العمومية، فهو موقف غير صحيح بتاتاً.

حسين خلف

الكتل تتنافس على اللجان وتوجه لتوزيعها بالتساوي

مشاورات نيابية رفيعة المستوى للاتفاق على ترؤس اللجان

■ الوسط - أماني المسقطي، علي العليوات

□ علمت «الوسط» من مصادر مطلعة في المجلس الوطني أن مشاورات نيابية رفيعة المستوى تجرى بين مختلف الأطراف والكتل النيابية في مجلس النواب للاتفاق على التشكيلة النهائية لمنصب رؤساء لجان المجلس في دور الانعقاد الرابع الذي من المقرر أن يبدأ مطلع شهر أكتوبر/ تشرين الأول المقبل.

وذكرت المصادر أن تنافساً شديداً يجري في أروقة مجلس النواب على خريطة رئاسة لجان مجلس النواب بين مختلف الكتل النيابية (المنبر الإسلامي، الأصالة الإسلامية، المستقلين، الديمقراطيين، الإسلامية).

وأكدت المصادر أن التغيير في رؤساء لجان مجلس النواب في دور الانعقاد المقبل لن يطال لجنة المرافق العامة والبيئة التي يرأسها حالياً رئيس كتلة المستقلين النائب عبدالعزيز الموسى الذي ستسعى كتلته إلى الاحتفاظ برئاسة هذه اللجنة إلى جانب احتفاظها برئاسة لجنة الشئون الخارجية والدفاع والأمن الوطني التي يرأسها حالياً عضو كتلة المستقلين النائب أحمد بهزاد في ضوء تردد أنباء عن وجود تنافس على رئاسة اللجنة من قبل الكتلة الإسلامية من خلال عضوها في اللجنة النائب محمد آل الشيخ.

وتحدثت المصادر عن توجه كتلة المنبر الإسلامي إلى إبقاء رئاسة لجنة الخدمات لديها التي يرأسها حالياً عضو الكتلة النائب علي أحمد، وفي المقابل فقد بات مؤكدا أن كتلة المنبر ستدفع بممثلها في لجنة الشئون المالية والاقتصادية عيسى أبوالفتح لرئاسة اللجنة التي يرأسها في الوقت الجاري النائب جهاد بوكمال الذي رفض في تصريح سابق إبداء موقف واضح بشأن ترشحه لرئاسة اللجنة في الدور المقبل من عدمه، وكان قد فاز برئاستها بالتزكية في دور الانعقاد الماضي، فيما ذكرت المصادر رغبة بوكمال في ترشيح نفسه لرئاستها ما يعني التنافس مع كتلة المنبر على رئاسة اللجنة.

وتضاربت الأنباء بشأن رئاسة لجنة الشئون التشريعية والقانونية التي يرأسها حالياً عضو كتلة الأصالة النائب حمد المهندي الذي ذكرت مصادر أنه لا يرغب في إعادة ترشيح نفسه لرئاستها، فيما رجحت المصادر أن تدفع كتلة المنبر بممثلها النائب عبداللطيف الشيخ لرئاسة اللجنة، ورجحت مصادر أخرى أن يحظى عضو كتلة الديمقراطيين – التي يرأسها النائب الأول لرئيس مجلس النواب عبد الهادي مرهون النائب يوسف زين العابدين زينل لرئاسة لجنة الشئون التشريعية والقانونية، وأرجعت المصادر سبب ذلك إلى وجود اتفاقات سابقة على أن يكون زينل هو الرئيس التالي للجنة. وكانت «الوسط» نشرت في وقت سابق خبر يؤكد ترشح زينل إلى رئاسة اللجنة التشريعية مع وجود دعم له من قبل الكتلة الإسلامية عبر عضويها في اللجنة النائبين علي السماهيجي (رئيس الكتلة الإسلامية) وعبدالله العالي (عضو الكتلة)، شريطة أن تحتفظ الكتلة الإسلامية بمنصب نائب رئيس اللجنة الذي يحتفظ به حالياً رئيسها السماهيجي.

وأشارت المصادر البرلمانية إلى وجود رأي داخل مجلس النواب يقضي بمنح كتلة الأصالة الإسلامية إحدى لجان المجلس التي تسيطر عليها كتلة المستقلين (وهي لجنة المرافق العامة والبيئة ولجنة الشئون الخارجية والدفاع والأمن الوطني)، ورجحت المصادر أن تكون اللجنة هي لجنة المرافق العامة والعامة، وأرجعت المصادر ذلك إلى الرغبة في أن تكون لجان المجلس مقسمة بين الكتل النيابية الخمس في المجلس.

عبدالعزيز الموسى

محمد آل الشيخ

عبداللطيف الشيخ

يوسف زينل

أكد تكرار المخالفة في «التجنيس» و«التأمينات»

المهندي: تجاوز لجنتي «توبلي و«المعامير» لمدة عملهما مخالفة دستورية

■ القضيبية - مجلس النواب

□ كشف رئيس لجنة الشئون التشريعية والقانونية بمجلس النواب نائب رئيس جمعية الأصالة الإسلامية النائب حمد خليل المهندي مخالفة عمل لجنتي التحقيق البرلمانية بشأن ردم خليج توبلي وتسرب غاز المعامير لأحكام الدستور والقانون، وذلك «لتجاوزهما المدة القصوى المحددة دستورياً لعمل لجان التحقيق البرلمانية وهي أربعة أشهر، إذ لم تقدم اللجنتان تقريرهما إلى المجلس حتى الآن على رغم مرور أكثر من أربعة أشهر على بدء عملهما».

ولفت المهندي إلى «وقوع لجان التحقيق السابقة بشأن التجنيس وإفلاس هيئتي التقاعد والتأمينات في المخالفة الدستورية نفسها لتجاوزهما مدة الأربعة الأشهر وتمديد المجلس لهما لأكثر من هذه المدة»، ولكنه أشار إلى أنه «يمكن تدارك الأمر ومعالجته في دور الانعقاد الرابع بالنسبة إلى لجنتي توبلي والمعامير».

وشدد المهندي على أن المادة (69) من الدستور تنص على أنه «يحق لمجلس النواب في كل وقت أن يؤلف لجان تحقيق أو يندب عضواً أو أكثر من أعضائه للتحقيق في أي أمر من الأمور الداخلة في اختصاصات المجلس المبينة في الدستور، على أن تقدم اللجنة أو العضو نتيجة التحقيق خلال مدة لا تتجاوز أربعة أشهر من تاريخ بدء التحقيق. ويجب على الوزراء وجميع موظفي الدولة تقديم الشهادات والوثائق والبيانات التي تطلب منهم»، مشيراً إلى أن «النص يقرر بشكل قطعي وصريح أن الفترة الدستورية القصوى الممنوحة لعمل لجان التحقيق هي أربعة أشهر، ولا يمكن تجاوز هذه المدة بأي شكل من الأشكال».

وأرجع المهندي السبب في هذه المخالفة إلى اللبس والفهم الخاطئ الذي وقع فيه مجلس النواب لنص المادة (163) من اللائحة الداخلية لمجلس النواب طوال أدوار الانعقاد الثلاثة وحتى الآن، إذ تنص المادة على أنه «يجب أن تقدم نتيجة التحقيق خلال مدة لا تتجاوز أربعة أشهر من تاريخ بدئه، وإذا تعثر تقديم التقرير إلى المجلس في الميعاد المقرر، وجب إعداد تقرير إلى المجلس يتضمن العقبات والأسباب التي أدت إلى هذا التأخير، وللمجلس أن يمدّ هذه المهلة لمدة أو لمدد أخرى لا تتجاوز جميعها أربعة أشهر أو يتخذ ما يراه مناسباً في هذه الحال».

وعلق المهندي بأن «مجلس النواب فسّر هذه المادة بأنها تعني حق المجلس في التمديد لعمل لجان التحقيق لمدة أربعة أشهر ثانية، أي أن المدة الممنوحة لعمل لجان التحقيق ثمانية أشهر وليست أربعة، ولكن هذا الفهم خاطئ، إذ تنص المادة (69) من الدستور نصاً قطعياً على أن لجان التحقيق لا يمكن أن تتجاوز بأي شكل من الأشكال مهلة الأربعة أشهر الممنوحة لها دستورياً لتقديم نتيجة التحقيق إلى مجلس النواب، وبالتالي مدة الأربعة أشهر المنصوص عليها في الفقرة الثانية من نص المادة (163) من اللائحة الداخلية هي نفسها الأربعة أشهر المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة نفسها، أي مدة واحدة فقط هي أربعة أشهر، وهذه الأربعة أشهر هي نفسها الأربعة أشهر المنصوص عليها في المادة (69) من الدستور، أي أنها أربعة أشهر واحدة فقط».

وأضاف «لو أن المشرع كان قصد من المادة (163) أنه يمكن تمديد المهلة لأكثر من أربعة أشهر – كما فهم مجلس النواب – لكانت المادة غير دستورية لمخالفتها نص المادة (69) من الدستور كما هو مبين، ولكن المشرع لم يقصد ذلك ولكنه قصد أن المهلة القصوى الممنوحة للجان التحقيق أربعة أشهر فقط لا غير، ومن ثم يجوز لمجلس النواب التمديد فقط خلال هذه المدة ولا يحق له التمديد لأكثر منها، إذ بهذا يخالف الدستور كما هو مبين».

وخلص المهندي إلى أن «لجنتي التحقيق بشأن ردم خليج توبلي وتسرب غاز المعامير لم تقدما إلى مجلس النواب نتيجة التحقيق حتى الآن، فهما بذلك قد تجاوزتا المهلة الممنوحة لهما دستورياً، ما يعني ارتكابهما مخالفة صريحة للدستور».

حمد المهندي

انتخابات نقابة بابكو على الأبواب

قوائم الجمعيات السياسية تعد 5 دوائر انتخابية والتصويت في أربعة صناديق

■ الوسط - هاني الفردان

□ تشهد شركة نفط البحرين (بابكو) خلال الشهر الجاري ومطلع الشهر المقبل حركة انتخابية واسعة من قبل أعضاء الجمعية العمومية لنقابة العاملين في الشركة، والتي تعد ثاني اكبر نقابة عمالية في البحرين بعد نقابة شركة ألمنيوم البحرين (ألبا) والتي يبلغ عدد أعضاء عموميتها 1640 عضواً، بينما تبلغ عمومية نقابة (بابكو) 1560 عضواً، إذ من المؤكد أن تشهد هذه الانتخابات وجود قوائم عمالية تنتمي إلى جمعيات سياسية غالباً ما تكون منحصرة في ثلاث جمعيات وهي: (جمعية الوفاق الوطني الإسلامية، وجمعية العمل الوطني الديمقراطية، وجمعية المنبر الديمقراطي التقدمي).

وكشف نائب رئيس نقابة العاملين في شركة نفط البحرين (بابكو) هاشم السيد حسين عن توزيع الشركة إلى خمس دوائر انتخابية بحسب الموقع الجغرافي يتم فيها التصويت في أربع مراكز اقتراع سري لانتخاب 15 عضوا يشكلون مجلس إدارة النقابة الجديدة والتي يترأسها حالياً الأمين العام للاتحاد العام لنقابات عمال البحرين عبدالغفار عبدالحسين، مشيراً إلى أن النقابة وضعت صندوق اقتراح متحرك فقط لتغطية محطات تزويد الوقود التابعة للشركة يوم الانتخابات.

وأكد السيد حسين أن الممثلين المنتخبين من قبل الدوائر الانتخابية تم توزيعهم على أساس نسبة الأعضاء الموجودين فيها بحيث تكون الدائرة الأولى وهي مصنع ومصفاة التكرير بثمانية ممثلين، بينما يكون لمنطقة عوالي ثلاثة ممثلين، وممثلان عن دائرة خزانات سترة ومستودع التوزيع والتسويق (محطات البترول) وممثل لكل من دائرة منطقة الجبل، ودائرة منطقة المرفأ.

وأشار السيد حسين إلى ان النقابة ستوجه دعوات إلى الاتحاد العام لنقابات عمال البحرين، وجمعية الشفافية البحرينية، والجمعيات الحقوقية لمراقبة الانتخابات يوم التصويت، من أجل ضمان نزاهة العملية الانتخابية.

وأكد السيد حسين أن إدارة الشركة رفضت عقد الجمعية العمومية للنقابة داخل الشركة قبل انتهاء الدوام الرسمي للعمال بساعتين، وذلك من أجل توضيح أهداف النقابة وعرض إنجازات النقابة وكل ما يتعلق بها لأعضائها البالغ عددهم 1560 عاملا، خصوصاً ان نقابة بابكو تعد من اكبر النقابات العمالية في المملكة وأقدمها.

وعلى صعيد تعاون الشركة مع النقابة أكد السيد حسين أن الشركة وافقت على دم النقابة في عقد جمعيتها العمومية، إلا أنها رفضت عقدها داخل الشركة وأثناء الدوام الرسمي، متعذرة بصعوبة إخراج كل أعضاء النقابة من العمل في وقت واحد.

ورأى السيد حسين رفض الشركة دليلاً على عدم اهتمام الشركة بالعمل النقابي، وأن عذر الشركة غير مقبول خصوصاً ان أعضاء النقابة البالغ عددهم 1560 من 3000 عامل في الشركة لن يخرجوا بشكل جماعي لحضور الجمعية، إذ إن الحضور سيكون فقط لمن تسمح له ظروف عمله بذلك، مشيراً إلى أن الشركة تتوقف عن العمل لأيام في الأعياد والاجازات الرسمية ولا يتأثر العمل فيها فكيف سيتأثر العمل لمجرد إخراج العامل ساعتين عن العمل.

وأشار السيد حسين إلى أن الجمعية العمومية للنقابة والمزمع عقدها في السابع عشر من الشهر الجاري ستعقد في مطعم المصفاة في الشركة وبعد انتهاء الدوام الرسمي.

وأضاف السيد حسين، إن الإدارة التنفيذية لشركة «بابكو» تعد من أعرق الإدارات، والمفترض منها أن تتفهم المشروع الإصلاحي في البلد ومشروع العمل النقابي، والعمل على دعمه ضمن توجهات عاهل البلاد.

وقال السيد حسين إن الانتخابات التي ستعقدها النقابة هي الثانية من نوعها بعد المؤتمر التأسيسي لها، وبعد انتخاب رئيس اللجنة العمالية في الشركة ورئيس اللجنة المشتركة في «بابكو» عبدالغفار عبدالحسين رئيساً للنقابة وهو يشغل الآن بالإضافة إلى منصب رئاسة النقابة منصب الأمين العام للاتحاد العام لنقابات عمال البحرين.

وعن وجود قوائم انتخابية محسوبة على جمعيات سياسية في الانتخابات المقبلة للنقابة أكد السيد حسين أن الحديث في الشركة موجود عن هذه القوائم إلا انه لم تتحدد بعد نتيجة عدم فتح باب الترشح بعد، متوقعاً أن تكون هناك قوائم للجمعيات السياسية المهتمة بالعمل النقابي كجمعية الوفاق الوطني الإسلامية، وجمعية العمل الديمقراطي وجمعية المنبر الديمقراطي التقدمي.

وقال السيد حسين «هناك توجهات تدعوا إلى أن يكون مجلس إدارة النقابة عبارة عن خليط من مختلف التوجهات، مع ضرورة وجود العنصر النسائي فيها».

ودعا السيد حسين جميع عمال شركة «بابكو» للانخراط ضمن الجمعية العمومية لانتخاب مجلس الإدارة القادرة على تمثيلهم، من أجل مستقبل أفضل للنقابة والشركة.

صورة لأعضاء نقابة بابكو

توزيع أعضاء النقابة على الدوائر الانتخابية

الدائرة	المنطقة	عدد الممثلين
الأولى	المصنع ومصفاة التكرير	8
الثانية	عوالي	3
الثالثة	خزانات سترة ومستودع التوزيع والتسويق (محطات البترول)	2
الرابعة	الجبل	1
الخامسة	المرفأ	1
	مجموع الممثلين في النقابة	15

الجدول الزمني للانتخابات

التاريخ	الإجراء الانتخابي
من 3 إلى 10 سبتمبر	نشر قوائم أعضاء الجمعية العمومية
من 10 إلى 18 سبتمبر	فتح باب الترشح وإزالة قوائم الأعضاء
18 سبتمبر	يغلق باب الترشح
24 سبتمبر	نشر قوائم المرشحين
2 أكتوبر	يوم الانتخابات

مشادة كلامية تتسبب في نقل مسئول نيابي إلى المستشفى

■ الوسط - المحرر البرلماني

□ أكد مصدر موثوق في مجلس النواب أن أحد كبار المسئولين في الأمانة العامة للمجلس تعرض صباح أمس لأزمة صحية مفاجئة نقل على إثرها بسيارة إسعاف إلى المستشفى، وتؤكد المصادر أن الأزمة التي ألمت بالمسئول جاءت على إثر مشادة كلامية بينه وبين أحد موظفي المجلس الذي قدم استقالته أخيراً التي ترجح المصادر أنها جاءت على إثر خلاف الموظف المعني مع المسئول ذاته.

اتصالات أكثر = مبيعات أكثر
أعلن في
صفحات البحرين الصفراء
وحقق الفائدة طوال السنة
اتصل بنا لأفضل أسعار الإعلان
1749 0000
TELE·GULF
Yellow Pages
TELE·GULF DIRECTORY PUBLICATIONS W.L.L.
www.bahrainyp.com • telegulf@batelco.com.bh

¿j dG ,
A ChAH `dG IQGRh
A»dChAH `dG ¯¡TJ IQGOEG
A»dChAH `dG • ¡SG ¯¡TJ ¶H¡e
¯¡TJ ¨a ¯Y ¡SCG ¶H¡»dG ¯MW ¿Y A»dChAH `dG IQGRh ¿'J
,"H ¡SG4I»dhA'HQG%¯j,c MCh'GD¯¡S ¡ HA»dChAH `dG • ¡SG
.¿j Ffl,d »¶dG FG¯dG ¿eOY ¡UQ..h
¯dGa¡MGGaG5 ¿e ¯ JI¡SC ¯»,d ¯¡dG • ¡SG »b›,J..c:"HGdG'GD¯¡dG
? ¨'¨WIQ¯¡H ¯»,d...c ¯¡SG dM¨a(CCG¯,Y G ¡T"¡S)I ¨‹¡U ¶jMO'1h
□ 3 ffO .
□ 5 ffO .
□ 9 ffO .k¡a
□ 5 ffO .¢¡a
: eY ¡fMe
@ J ¯dG..bQh G¯'dCh¨¡ ¡dG..bdCh...¡SG dG
@ 2005 H¯dCG24¯g HLEG‰ ¡S Y¯e NBG.
@ :¨d dG G¯'dG¯,YIMCh 'aO HLEG"»L,,¡SJ
(A»dChAH `dG ¯¡TJ ¶H¡e)A»dChAH `dG ¯¡TJ IQGOEG
¿j dG ,»e2: .¢U-A»dChAH `dG IQGRh
17814017 : Jg¯,Y"¡JG¯LjQ¡fl¡Sd.IQGOEG¯dGI¡Te..¡JhG
IhQdG¨J a"N ¢MCh kfl¨e fWG.. Og ¯¡H...' d